E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/13
17 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

تقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح باب العضوية المخصص التابع للجنة التنمية المستدامة

(نيويورك، ٢٤ شباط/فبراير - ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧)

المحتويات (تابع)

الصفحة

مقدمة ٣

أولا - النتائج المقترحة للدورة الاستثنائية ٣

ألف - بيان الالتزام ٣

باء - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ٤

جيم - التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة ٨

١ - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ٨

٢ - القطاعات والقضايا ١٤

٣ - وسائل التنفيذ ٢٢

دال - الترتيبات المؤسسية الدولية ٢٩

١ - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية . ٢٩

270397 270397 97-06590

المحتويات (تابع)

الصفحة

9706590

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢ - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . . ٢٩

٣ - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل ٣١

٤ - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة ٣١

ثانيا - اعتماد تقرير الفريق العامل ٣٣

ثالثا - مسائل تنظيمية ومسائل أخرى ٣٣

ألف - افتتاح الدورة ومدتها ٣٣

باء - الحضور ٣٤

جيم - انتخاب أعضاء المكتب ٣٤

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل ٣٤

هاء - الوثائق ٣٥

المرفق

قائمة المشتركين ٣٩

مقدمة

١ - وفقا للولاية التي منحتها الجمعية العامة وأعادت لجنة التنمية المستدامة تأكيدها في دورتها الرابعة، عقدت اللجنة اجتماعا لفريقها العامل بين الدورات المخصص، في نيويورك في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير الى ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، من أجل مساعدة اللجنة في دورتها الخامسة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وفقا لقراري الجمعية ١١٣/٥٠ و ١٨١/٥١ لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١].

٢ - ويرد في الفرع الأول المعنون "النتائج المقترحة للدورة الاستثنائية" من هذا التقرير، تجميع للمقترحات الرئيسية المقدمة والشواغل المعرب عنها من جانب المشاركين في الاجتماع فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي ينبغي تناولها في إطار الإعداد للدورة الاستثنائية. وقام الرئيسان المشاركان للفريق العامل بإعداد النتائج المقترحة استنادا الى مناقشات تفصيلية عقدت أثناء الاجتماع؛ ولم يتم التفاوض بشأن نصها.

٣ - واتفق على أن تقوم جميع الوفود والمجموعات بمزيد من دراسة أخرى للنتائج المقترحة، بما في ذلك في عواصمها، أثناء الفترة ما بين اختتام اجتماع الفريق العامل وافتتاح الدورة الخامسة للجنة، وأن تمثل هذه النتائج نقطة الانطلاق للمزيد من المناقشات في الجزء الرفيع المستوى من اللجنة.

أولا - النتائج المقترحة للدورة الاستثنائية

ألف - بيان الالتزام

١ - يمكن أن يأخذ هذا البيان إما شكل ديباجة لنص موحد أو شكل إعلان موجز قائم بذاته ترفق أجزاء أخرى به كمرفقات أو يشار اليها بشكل آخر. وينبغي لهذا البيان، في جملة أمور:

(أ) أن يكون جذابا واستشرافيا من الناحية السياسية، وأن يوفر تركيزا واضحا؛

(ب) أن يعيد تأكيد النتائج النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوصفها الأساس وإطار السياسة الطويلة الأجل للتنمية المستدامة؛

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(ج) أن يشدد على الإنجازات الرئيسية المحققة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعد الدولي والوطني والمؤسسي، وعلى المساهمات الهامة المقدمة من المجموعات الرئيسية؛

(د) أن يتصدى للحلقة المفرغة للفقر والافتقار إلى القدرات، والافتقار إلى الموارد في البلدان النامية، وأن يؤكد أهمية الشراكة العالمية والتعاون الدولي من أجل تقديم الدعم للجهود الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) أن يعيد تأكيد الحاجة الى تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج؛

(و) أن يؤكد بشدة على التنفيذ والالتزامات.

باء - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢ - اتسمت السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالعولمة المتسارعة للتفاعلات بين البلدان في مجالات التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال. وقد تمكنت بعض البلدان النامية من الاستفادة من هذا الاتجاه، إذ اجتذبت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة الخارجية وشهدت نموا كبيرا عماده التصدير وتعجيلا في النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. غير أن العديد من البلدان الأخرى لم تتمكن من ذلك؛ ونتيجة لذلك، شهدت بشكل عام ركودا أو انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال عام ١٩٩٥. وفي حين تواصل هذه البلدان جهودها الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة واجتذاب استثمارات جديدة، لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على حجم آخذ في الانخفاض من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرات وبناء الهياكل الأساسية اللازمين لتوفير الاحتياجات الأساسية والمشاركة على نحو أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة.

٣ - وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي - الذي تعززه العولمة - قد سمح لبعض البلدان بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر في تلك البلدان، ازداد التهميش بالنسبة لغيرهم؛ وشهدت بلدان عددها أكثر مما يجب تدهورا في أوضاعها الاقتصادية، وازداد إجمالي عدد السكان الذين يكابدون الفقر في العالم. وازداد عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان وداخلها، وازدادت البطالة سوءا في العديد من البلدان، واتسعت الفجوة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان بشكل سريع في السنوات الأخيرة. ومن الجوانب الأكثر إيجابية، شهدت معدلات نمو السكان انخفاضا على الصعيد العالمي، وكان ذلك الى حد كبير نتيجة التوسع في التعليم الأساسي والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه الى استقرار عدد سكان العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين. وأحرز تقدم أيضا في مجال الخدمات الاجتماعية، مع زيادة فرص التعليم، وانخفاض وفيات الرضع، وارتفاع العمر المتوقع في معظم البلدان. غير أن العديد من الناس، وبخاصة في أقل البلدان نموا، لا يزالون لا يجدون سبيلا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الى المياه

النظيفة والتصحاح. ويمثل تخفيض أوجه عدم المساواة الحالية في توزيع الثروة وإمكانيات الوصول الى الموارد، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها، أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجهها البشرية.

٤ - وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تستمر حالة البيئة العالمية في التدهور، كما ورد في نشرة "التوقعات البيئية العالمية" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٢]، ولا تزال مشاكل بيئية هامة متأصلة في النسيج الاجتماعي الاقتصادي لبلدان جميع المناطق. وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية، والتوصل إلى توافق آراء دولي، والمشاركة العامة، وإجراءات القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، نجح عدد من البلدان في الحد من التلوث وتخفيض معدل تدهور الموارد. غير أن الاتجاهات تزداد سوءا على المستوى الإجمالي. فتستمر انبعاثات كثير من الملوثات، ولا سيما المواد السمية، وغازات الدفيئة، وأحجام النفايات، في الارتفاع في البلدان الصناعية، ولم يطرأ أي تغيير جوهري على أنماط الانتاج والاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية فيها. كما يشهد العديد من البلدان التي تمر في مرحلة نمو اقتصادي وتحضر سريعين، مستويات متزايدة من تلوث الهواء والمياه، مع ما يترتب على ذلك من تراكم للآثار على الصحة البشرية. أما الأمطار الحمضية والتلوث الجوي العابر للحدود اللذان كانا يعتبران مشكلة في العالم الصناعي فحسب، يصبحان الآن شيئا فشيئا مشكلة في العديد من المناطق النامية. وفي العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم، يساهم الفقر المستمر في التدهور المتسارع للموارد الطبيعية الانتاجية، كما اتسع نطاق التصحر. وتؤثر إمدادات المياه غير الكافية وغير المأمونة على أعداد متزايدة من السكان في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من حدة مشاكل سوء الصحة وانعدام الأمن الغذائي بين الفقراء. وتستمر الأوضاع في الموائل الطبيعية والنظم الايكولوجية الهشة في التدهور في جميع مناطق العالم، مما يسفر عن تناقص التنوع البيولوجي. أما على الصعيد العالمي، فلا تزال الموارد المتجددة، ولا سيما المياه العذبة، والأحراج، والتربة السطحية، والأرصدة السمكية البحرية، تستخدم بمعدلات تتجاوز معدلات تجددها الطبيعي، ومن الواضح أن ذلك وضع لا يمكن أن يستديم.

٥ - وتستمر الاتجاهات القائمة في أنماط الاستهلاك والانتاج في استنزاف الموارد غير المتجددة، على الرغم من بعض التحسن في الكفاءة المادية وكفاءة الطاقة. ونتيجة لذلك، يهدد ارتفاع مستويات التلوث بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، الأمر الذي يزيد من العقبات المحتملة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٦ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بذلت الحكومات جهودا مكثفة من أجل دمج الشواغل البيئية والانمائية في عملية صنع القرار عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة أو عن طريق تكييف السياسات والخطط القائمة. وقامت بلدان كثيرة بلغ عددها ١٥٠ بلدا بإنشاء لجان أو آليات تنسيق على الصعيد الوطني ترمي الى وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة.

---

(٢) مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧.

٧ - وقد أظهرت المجموعات الرئيسية ما يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ إجراءات يلتزم بها، وتقاسم الموارد، والتوصل الى توافق الآراء، مما يعكس اهتمام القاعدة ومشاركتها. وتؤدي الجهود التي تبذلها السلطات المحلية الى تحويل جدول أعمال القرن ٢١ الى حقيقة على الصعيد المحلي وذلك عن طريق تنفيذ البرامج المحلية من جدول أعمال القرن ٢١. وساهمت المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام في زيادة الوعي العام ومناقشة العلاقات بين البيئة والتنمية في جميع البلدان. واتخذت المئات من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة الحجم من شعار "الأعمال الخضراء" أسلوبا جديدا لعملها. وأقام العمال والنقابات العمالية شراكات مع أصحاب العمل والمجتمعات المحلية من أجل تشجيع التنمية المستدامة في أماكن العمل. وازداد الدور الذي يقوم به السكان الأصليون في التصدي للمسائل التي تؤثر على مصالحهم. وقام الشباب والنساء في جميع أنحاء العالم بدور بارز في حث المجتمعات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة.

٨ - ومن بين الإنجازات التي تم تحقيقها منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول)، واتفاقية التنوع البيولوجي[٣]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني)؛ وعقد اتفاق بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (انظر A/50/550، الصفحة ١٢)؛ واعتماد برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤]؛ ووضع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/166، المرفق الثاني). غير أنه لا يزال يجب تنفيذ هذه الالتزامات الهامة على الصعيد العالمي وغيرها من الالتزامات المتعهد بها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وينبغي، في العديد من الحالات، زيادة تعزيز أحكامها. ويمثل إنشاء المرفق البيئي العالمي وتمويله وتزويده بالموارد إنجازا رئيسيا، غير أن التمويل لا يزال غير كاف لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

٩ - وقد أحرز تقدم في مسألة إدماج المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥]، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة وعلى الرغم من اختلافها، في مختلف الصكوك القانونية الدولية والوطنية.

---

(٣) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع الاحيائي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ...، المرفق الأول.

١٠ - وأدى عدد من المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا إلى زيادة الالتزام الدولي بالتصدي للجوانب الاجتماعية والاقتصادية من التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، والتكامل الاجتماعي، والمسائل المتعلقة بالسكان ونوع الجنس، والتعليم، والتجارة، والنمو والتنمية، والمستوطنات البشرية، والأمن الغذائي، الأمر الذي يساهم في تحقيق الأغراض والأهداف البعيدة المدى لمسألة الاستدامة.

١١ - أما لجنة التنمية المستدامة التي أنشئت من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتشجيع الحوار العالمي، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، فقد قامت بدور حفاز لاتخاذ إجراءات والتزامات جديدة فيما بين عدد كبير من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد ساهم الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع لها، مساهمة كبيرة في إحراز تقدم في جدول الأعمال المتعلق بالأحراج العالمية.

١٢ - غير أنه لا يزال يجب القيام بالكثير من أجل تنشيط وسائل التنفيذ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة في مجالي المالية ونقل التكنولوجيا.

١٣ - ولم تبلغ معظم البلدان المتقدمة النمو بعد الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة، وأعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما لم تبلغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. وفي المتوسط، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في فترة ما بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وذلك من ٠,٣٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥.

١٤ - وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال حالة الديون تمثّل قيدا رئيسيا على التنمية المستدامة. وفي حين تحسنت حالة الديون في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، الأمر الذي مكّنها من إعادة دخول الأسواق الدولية لرأس المال، لا تزال العديد من البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون تواجه أعباء لا يمكن أن تستديم من الديون الخارجية. وقد تساعد المبادرة التي اتخذها مؤخرا البنك الدولي/صندوق النقد الدولي بشأن البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في معالجة هذه المسألة بالتعاون مع البلدان الدائنة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية من أجل تخفيف الديون بوصفها عائقا للتنمية المستدامة.

١٥ - وعلى نحو مماثل، لم يبلغ نقل التكنولوجيا والاستثمار المتعلق بالتكنولوجيا من المصادر العامة والخاصة في البلدان المتقدمة النمو باتجاه البلدان النامية المستويات المتوخاة في جدول أعمال القرن ٢١. وعلى الرغم من أن ارتفاع التدفقات الخاصة قد أدى إلى استثمارات في مجالي الصناعة والتكنولوجيا في بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لم تنتفع العديد من البلدان النامية الأخرى من مثل هذه الاستثمارات، مما أدى إلى إبطاء عملية التغير التكنولوجي في هذه البلدان والحد من قدرتها

على الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقات الدولية. كما لم تف البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتعزيز نقل التكنولوجيا على النحو المتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١.

جيم - التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة

١٦ - أنشأ جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية نهجا عالميا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة، يسلم بمبدأ تقاسم المسؤوليات على اختلافها، وأهمية التعاون الدولي. وهذا النهج مهم والحاجة اليه عاجلة أكثر من أي وقت مضى. ويتضح من التقييم أعلاه أنه، على الرغم من إحراز تقدم في بعض المجالات، هناك حاجة إلى أن تبذل مجددا جهود كبيرة لتحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. والمقترحات الواردة أدناه توجز استراتيجيات للتعجيل بإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة. والأجزاء الفرعية ١ و ٢ و ٣ لها نفس القدر من الأهمية، ويجب أن تدرس وتنفذ على نحو متوازن ومتكامل.

١ - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

١٧ - النمو الاقتصادي شرط أساسي مسبق للتنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون تحقيق مزيد من التكامل على مستوى وضع السياسات والمستوى التنفيذي. ويتعين على القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والطاقة والنقل والسياحة، أن تتحمل المسؤولية عما يترتب على أنشطتها من آثار بالنسبة لرفاه الإنسان والبيئة الطبيعية. وكما تبين مما سبق، فإن الحاجة إلى التكامل عاجلة بوجه خاص في مجالي الطاقة والنقل لما يمكن أن يترتب على التطورات في هذين القطاعين من آثار معاكسة على صحة البشر والنظم الإيكولوجية؛ وفي مجالي الزراعة واستخدام المياه، حيث يمكن أن يؤدي التخطيط غير الملائم لاستخدام الأرض، وسوء إدارة المياه، والتكنولوجيا غير الملائمة، إلى تدهور الموارد الطبيعية وإفقار الناس؛ وفي مجال إدارة الموارد البحرية، حيث يمكن أن يؤدي الاستغلال التنافسي المفرط إلى الإضرار بقاعدة الموارد، وإمدادات الأغذية وسبل العيش لمجتمعات صيد الأسماك، وكذلك بالبيئة. واستراتيجيات التنمية المستدامة هي آليات ذات أهمية لتعزيز القدرة الوطنية وربطها بحيث تستوعب الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي إطار الحكم الجيد، يمكن للاستراتيجيات الحسنة الإعداد أن تعزز فرص النمو الاقتصادي والعمالة، وأن تحقق في الوقت ذاته حماية البيئة. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، على النحو التالي:

(أ) ينبغي، بحلول عام ٢٠٠٢، اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في جميع البلدان، بمساعدة تقدم، عند الاقتضاء، من خلال التعاون الدولي، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وعلى البلدان التي لها بالفعل استراتيجيات وطنية أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بفعالية. وينبغي تشجيع تقييم ما يحرز من تقدم، وتبادل الخبرة فيما بين الحكومات. وينبغي أيضا أن تشجع بنشاط البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) ستكون هناك حاجة إلى مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة، بما في ذلك التنظيم، والأدوات الاقتصادية، والمعلومات، وإلى اقامة شراكات طوعية بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، لكفالة جعل النهج المتكاملة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة؛

(ج) ستكون هناك أيضا حاجة إلى عمليات شفافة وقائمة على المشاركة لكفالة تكامل الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وعلاوة على المجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي الاعتراف بالجهات الفاعلة والفئات الاجتماعية الأخرى مثل كبار السن، ووسائط الإعلام، ورجال التربية، والمجتمع المالي، والبرلمانات، وإدراجها في عملية صنع القرارات؛

(د) مشاركة المرأة مشاركة تامة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الأنشطة أمر أساسي، باعتبار ذلك هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة، ولكفالة الاستفادة بشكل تام من مهارات المرأة وخبرتها في صنع القرارات على جميع المستويات.

القضاء على الفقر

١٨ - القضاء على الفقر هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها. وعلى المدى الطويل، سيتوقف القضاء على الفقر على إدماج الأشخاص الذين يعيشون في فقر إدماجا كاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والسياسات الرامية إلى مكافحة الفقر، لا سيما السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الغذائي، تعزز هذا الدمج، وتحقيق تنمية اجتماعية ـ اقتصادية أوسع نطاقا فعال أيضا في هذا الصدد، إذ أن تعزيز القدرة الانتاجية للفقراء يزيد من رفاههم ورفاه مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم بأسره، وييسر مشاركتهم في حفظ الموارد وحماية البيئة. ومن الأساسي تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٦] تنفيذا تاما على أن تشارك فيه المنظمات غير الحكومية، والمجموعات النسائية والتنظيمات المجتمعية. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) تحسين سبل الوصول إلى وسائل العيش المستدامة، وفرص إنشاء المشاريع، والموارد الانتاجية، وتشمل هذه الأرض، والمياه، والقروض، والتدريب التقني والإداري، والتكنولوجيا الملائمة، مع بذل جهود خاصة للوصول إلى فقراء الريف والقطاع غير الرسمي في المدن؛

---

(٦) يشير إلى اقتراح مقدم من فريق خبراء دوليين غير رسمي مهتم بالبيئة والتنمية، لتحسين كفاءة الطاقة والموارد بمعدل ١٠ أضعاف.

(ب) تيسير سبل وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، والمياه النظيفة، والتصحاح؛

(ج) التطوير التدريجي لنظم الحماية المجتمعية، حسب القدرات المالية والإدارية لكل مجتمع، لدعم أولئك الذين لا يستطيعون دعم أنفسهم إما مؤقتا أو بصورة دائمة؛

(د) التصدي لما يترتب على الفقر من آثار لا تناسبية على المرأة، لا سيما بإزالة الحواجز القائمة في مجالات التشريع والسياسات والحواجز الإدارية والعرفية التي تعترض مساواة المرأة في الوصول إلى الموارد والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الوصول إلى الأرض والتصرف فيها، وغير ذلك من أشكال الملكية، والقروض، والميراث، والتعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا. ومن الأساسي أن ينفذ منهاج عمل بيجينغ (A/CONF.177/20 و Add.1، القرار ١، المرفق الثاني) تنفيذا تاما.

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

١٩ - حـُددت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، في جدول أعمال القرن ٢١، باعتبارها السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية. وهناك أنماط مماثلة تنشأ لدى الفئات ذات الدخل المرتفع في بعض البلدان النامية. فينبغي وضع سياسات على كل من الصعيدين الدولي والوطني، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤوليات على اختلافها، بتطبيق مبدأ الملوث يدفع، وتشجيع المنتجين على تحمل المسؤولية واعتماد نهج قطاعي حيثما يمكن ذلك. وإن تشجيع الكفاءة الإيكولوجية، واستيعاب التكاليف، وسياسات الإنتاج تعد استراتيجيا أساسية لجعل أنماط الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة.

وينبغي للإجراءات المتخذة في هذا المجال أن تركز على ما يلي:

(أ) التشجيع على اتخاذ تدابير لاستيعاب التكاليف والفوائد البيئية ضمن أسعار السلع والخدمات، وخاصة بهدف تشجيع استخدام المنتجات والسلع الأساسية المفضلة من الناحية البيئية، والمضي نحو تسعير الموارد الطبيعية بطريقة تعكس الندرة الاقتصادية بشكل كامل؛

(ب) وضع مؤشرات أساسية لرصد الاتجاهات الحرجة في أنماط الاستهلاك والإنتاج؛

(ج) تحديد أفضل الممارسات بإجراء تقييمات للتدابير المتخذة في مجال السياسات، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، فيما يتعلق بفعالية هذه الممارسات وكفاءتها ومن الناحية البيئية بالنسبة للعدالة الاجتماعية، ونشر نتائج هذه التقييمات؛

(د) مراعاة الروابط بين التحضر، والآثار البيئية والإنمائية لأنماط الاستهلاك والإنتاج في المدن، مما يشجع على اتباع أنماط تحضر أكثر استدامة؛

(هـ) اعتماد أهداف أو برامج عمل على الصعيدين الدولي والوطني فيما يتعلق بكفاءة الطاقة والمواد، مع جداول زمنية لتنفيذها، مما يحفز على مواصلة تنفيذ التدابير الفعالة إيكولوجيا في كل من

القطاعين الخاص والعام. وفي هذا السياق، فإن تحديد أهداف لتحسين كفاية الطاقة والمواد، من قبيل تلك التي دعي اليها في "العامل ١٠"[٧] أو نهج مماثلة في مجال السياسات، مسألة جديرة بالاهتمام؛

(و) تشجيع الحكومات على أخذ زمام المبادرة في تغيير أنماط الاستهلاك بتحسين أدائها هي في المجال البيئي بوضع سياسات مجدولة زمنيا، وعملية في مجال المشتريات، وإدارة المرافق العامة، ومواصلة إدماج الشواغل البيئية في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني؛

(ز) توظيف دور وسائط الإعلام، والإعلانات، والتسويق، في تكوين أنماط الاستهلاك، وتشجيع وضع علامات إيكولوجية على المنتجات تحقيقا لهذا الغرض؛

(ح) ولدى تشجيع اتخاذ تدابير لصالح الكفاية الإيكولوجية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية، وبوجه خاص، لتشجيع ما يترتب من آثار إيجابية وتجنب ما يترتب من آثار سلبية بالنسبة لفرص التصدير وسبل الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بهذه البلدان؛

(ط) تشجيع وضع برامج تثقيفية لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

جعل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة تدعم بعضها بعضا

٢٠ - للإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف في مجال الاقتصاد الكلي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تكون مواتية لوضع صكوك وإنشاء هياكل تمكن جميع البلدان من الإفادة من العولمة. فينبغي تعزيز التعاون والسبل الأخرى لدعم بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، وذلك بأن تبذل مجددا جهود على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يكون ثمة نهج متوازن ومتكامل إزاء التجارة والتنمية المستدامة يستند إلى الجمع بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يُشفع تحرير التجارة بسياسات تتعلق بالبيئة وبإدارة الموارد بغية تحقيق أقصى إسهام ممكن لذلك التحرير في تحسين الحماية البيئية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تخصيص المزيد من الموارد واستغلالها بفعالية. وينبغي أن تتوفر للنظام التجاري المتعدد الأطراف القدرة على مواصلة إدماج الاعتبارات البيئية وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة دون أن يترتب على ذلك تقويض لطابعه المنفتح والمنصف وغير التمييزي. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي وتجنب الأحادية. ويلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

---

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(أ) تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب[٨]، والاستفادة التامة من خطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا[٩]؛

(ب) هناك حاجة متواصلة إلى تشجيع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وغير تمييزي ومنصف، وتشجيع انضمام البلدان النامية إليه على وجه السرعة، مع التخفيف في نفس الوقت مما يمكن أن ينشأ عن تنفيذ بعض جوانب اتفاقات جولة أوروغواي من آثار اقتصادية معاكسة على بعض البلدان النامية؛

(ج) ثمة حاجة إلى مواصلة العمل لكفالة ألا يفضي تنفيذ التدابير البيئية إلى فرض قيود خافية أو غير ضرورية على التجارة، ولا سيما حدوث أي آثار معاكسة على ما هو متاح للبلدان النامية حاليا من فرص للوصول إلى الأسواق. وثمة حاجة أيضا إلى العمل بجد من أجل تحقيق التكامل بين العولمة التي يعززها تحرير التجارة والأهداف البيئية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا؛

(د) ثمة حاجة إلى مزيد من التحليل للآثار البيئية للنقل الدولي للبضائع؛

(هـ) على الحكومات الوطنية والهيئات الخاصة أن تبحث مفاهيم من قبيل الاعتراف المتبادل وتكافؤ القيمة في سياق وضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات مع مراعاة اختلاف الأحوال البيئية والإنمائية على نطاق البلدان؛

(و) ينبغي التشجيع على اتخاذ تدابير ايجابية، تشمل تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. ويمكن استخدام نظام الأفضليات المعمم لتوفير الانتاج المستدام؛

(ز) ينبغي اتخاذ مزيد من الاجراءات تركز أيضا على مسائل من قبيل ما يلي: '١' دور التدابير الايجابية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ '٢' الظروف والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة

---

(٨) انظر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية (جنيف، أمانة الغات، ١٩٩٤).

(٩) اعتمده الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

والمتوسطة الحجم في الصلة بين التجارة والبيئة؛ '٣' مسائل التجارة والبيئة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في سياق الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية؛ '٤' مسائل البيئة والتنمية المستدامة في سياق الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، بما في ذلك في سياق الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصل بالتجارة[١٠].

السكان

٢١ - ينبغي مواصلة تعزيز الانخفاض الحالي في معدلات نمو السكان بوضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تعزز التنمية الاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر، ومواصلة توسيع نطاق التعليم الأساسي، مع توفير المساواة للبنت والمرأة في الحصول على التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية للأسرة والأم. والإجراءات ذات الأولوية المطلوبة للتخفيف من الضغوط التي يشكلها النمو السكاني والوفاء باحتياجات العدد المتعاظم لسكان الحضر والريف تشمل التنفيذ التام لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١١]، بمساعدة دولية للتنفيذ في البلدان النامية.

الصحة

٢٢ - لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونسبة كبيرة من السكان تصاب بأمراض موهنة. ويتمثل أحد الأهداف المهيمنة بالنسبة للمستقبل في تنفيذ برنامج الصحة للجميع[١٢] وتمكين جميع السكان، لا سيما فقراء العالم، من بلوغ مستوى أعلى من الصحة والرفاه، وتحسين إنتاجيتهم الاقتصادية وإمكاناتهم الاجتماعية. وحماية الأطفال من مخاطر الصحة البيئية هدف عاجل بوجه خاص إذ أن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لهذه المخاطر. وينبغي إيلاء أولوية عليا لأن تبذل البلدان والمنظمات الدولية جهودا من أجل القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية، لا سيما الملاريا التي تزداد انتشارا، وتحسين وتوسيع الخدمات الصحية والتصحاحية الأساسية وتوفير مياه الشرب المأمونة. وينبغي وضع استراتيجيات فيما يتعلق بتلوث الهواء محليا وداخل المباني، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لصحة الناس. وينبغي أن يكون هناك ربط واضح بين الصحة والبيئة. وينبغي أن تدمج المسائل الصحية إدماجا كاملا في الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تدرج في عمليات وضع المشاريع والبرامج باعتبارها عنصرا في تقييمات الأثر البيئي.

---

(١٠) انظر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ...، صفحة ١٦٣.

(١١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٢) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، آلما - آتا، كازاخستان، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٨).

المستوطنات البشرية المستدامة

٢٣ - إن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون بالفعل في مستوطنات حضرية، وبحلول أوائل القرن القادم، سيكون غالبيتهم - ما يزيد على خمسة بلايين شخص - من سكان المدن. والمشاكل الحضرية هي شواغل تشترك فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وإن كان التحضر يحدث على نحو أسرع في البلدان النامية، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط الاجتماعية والبيئية. وهناك حاجة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (انظر الوثيقة A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١) وفي جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا تاما. وينبغي التعجيل بنقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وإقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام بغية تحسين توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الحضرية وإدارتها لتحقيق مدن أكثر استدامة.

٢ - القطاعات والقضايا

٢٤ - يحدد هذا الفرع عددا من المجالات المحددة التي تثير القلق على نطاق واسع لأن الفشل في عكس الاتجاهات الحالية في هذه المجالات وبوجه خاص في تدهور الموارد قد يعود بآثار مأساوية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية.

المياه العذبة

٢٥ - موارد المياه ضرورية لتلبية احتياجات البشر الأساسية وصحتهم وإنتاجهم الغذائي، ولحفظ النظم الإيكولوجية وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ويتزايد القلق من جراء تزايد الضغوط على إمدادات المياه بسبب أنماط الاستخدام التي لا يمكن استدامتها، بما يؤثر على نوعية المياه وكميتها، وبسبب النقص الواسع الانتشار في فرص الوصول إلى إمدادات المياه المأمونة وإلى المرافق الصحية المناسبة في كثير من البلدان النامية. وهذا يستدعي إيلاء أعلى الأولويات للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالمياه العذبة والتي تواجه مناطق كثيرة وخاصة في العالم النامي. فالحاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) إيلاء أولوية عالية، وفق الاحتياجات والظروف الوطنية المحددة، لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بالتلوث والهدر والترابط بين المياه والجبال والغابات والمستعملين في أعالي الأنهار وأسافلها والتنوع البيولوجي وحفظ النظم الإيكولوجية المائية وتدهور الأراضي والتصحر؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل نقل التكنولوجيا وتمويل البرامج والمشاريع المتكاملة الخاصة بموارد المياه، وخاصة ما كان منها مصمما لزيادة سبل الحصول على إمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية؛

(ج) إدارة تنمية واستخدام موارد المياه بطرق تسمح بمشاركة المجتمعات المحلية والنساء بوجه خاص؛

(د) توفير بيئة متيحة للإمكانات تشجع الاستثمارات من المصادر العامة والخاصة لتحسين إمدادات المياه وخدمات التصحاح، ولا سيما في المناطق الحضرية السريعة النمو وفي المجتمعات الريفية الفقيرة؛

(هـ) الاعتراف بأن الماء سلعة اقتصادية، مع مراعاة تلبية احتياجات البشر الأساسية والأمن الغذائي العالمي والتخفيف من وطأة الفقر. ويصبح التدرج في تنفيذ سياسات التسعير الموجهة نحو استرداد التكاليف وتوزيع المياه بإنصاف وكفاءة، من الأمور الضرورية لإدارة التنمية المستدامة لموارد المياه الشحيحة وتوليد الموارد المالية للاستثمار في المرافق الجديدة للإمداد بالمياه ومعالجتها؛

(و) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على إدارة المعلومات بما في ذلك البيانات العلمية والاجتماعية والبيئية بغية تيسير الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتدعيم التعاون الإقليمي والدولي من أجل نشر المعلومات وتبادلها؛

(ز) تعزيز التعاون الدولي من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه في البلدان النامية عن طريق مبادرات مثل الشراكة العالمية في المياه؛

(ح) إحراز تقدم في إبرام اتفاقات متعددة الأطراف بين البلدان النهرية من أجل التنمية المنسقة للمجاري المائية الدولية؛

(ط) التشجيع على إقامة حوار حكومي دولي برعاية لجنة التنمية المستدامة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالإدارة والاستخدام المستدامين لموارد المياه على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

المحيطات

٢٦ - تحقق بعض التقدم بشأن الجوانب المختلفة لحماية المحيطات. ولتلبية الحاجة إلى تحسين صنع القرارات على الصعيد العالمي في مجال البيئة البحرية ستجري لجنة التنمية المستدامة استعراضات حكومية دولية دورية لجميع جوانب البيئة البحرية والقضايا المتصلة بها، وهي التي وضع لها إطار قانوني شامل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[١٣]، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة في دورتها الرابعة في مقررها ١٥/٤. وفي هذا السياق ثمة حاجة ماسة إلى ما يلي:

---

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.V.5.

(أ) اتباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ ورصد الصكوك والآليات القانونية الموجودة، على أساس تنسيق أكثر فعالية للسياسات والإجراءات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وعلى أساس التعاون الدولي؛

(ب) التنفيذ العاجل على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية للاتفاقات والصكوك والمقررات ذات الصلة التي تتناول شؤون المحيطات والبحار[١٤]. ورغم عدد هذه الاتفاقات الكبير تظل هناك مشاكل رئيسية في بعض مجالات إدارة المحيطات. ويشير استمرار تضاؤل الكثير من الأرصدة السمكية البحرية وارتفاع مستويات التلوث الساحلي إلى الحاجة إلى تضافر العمل؛

(ج) أن تنظر الحكومات في وضع أهداف يمكن قياسها، تشمل الإلغاء التدريجي للإعانات كلما كان مناسبا، بغية إنهاء أو تقليل قدرة الأساطيل على الصيد المفرط، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(د) في سياق السنة الدولية للمحيطات، عام ١٩٩٨، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ١٣١/٤٩، ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات، فرادى ومن خلال مشاركتها في اللجنة وفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامجه للبحار الإقليمية، وفي اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تحسين نوعية وكمية البيانات العلمية المتصلة بالمحيطات، وتعزيز الوعي العام بالمحيطات بوصفها أصلا اقتصاديا

---

(١٤) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر الحاشية (١٣) أعلاه)؛ والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية؛ واتفاق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (انظر A/50/550، الصفحة ١٠)؛ والاتفاق المتعلق بتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة؛ ومدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية؛ وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/116، المرفق الثاني)؛ وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والمبادرة الدولية المتعلقة بالشُعب المرجانية؛ وتوافق آراء روما بشأن مصائد الأسماك في العالم الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بمصائد الأسماك في عام ١٩٩٥؛ ومبادرة جاكرتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام؛ وإعلان وخطة عمل كيوتو بشأن المساهمة المستدامة لمصائد الأسماك في الأمن الغذائي؛ والوقف المؤقت للصيد التجاري للحيتان الذي أصدرته اللجنة الدولية لصيد الحيتان؛ والاتفاقات الدولية المختلفة المتعلقة بحفظ الحيتانيات الصغيرة؛ وقرارات الجمعية العامة ٣٤/٥١ و ٣٥/٥١ و ٣٦/٥١ و ١٨٩/٥١؛ والمقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة.

وإيكولوجيا محدودا يجب حفظه وحمايته. وينبغي بوجه خاص التنفيذ الكامل للنظام العالمي لرصد المحيطات، ودعم فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية. ويتطلب الأمر زيادة التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تشغيل شبكات بياناتها ومراكز تبادل المعلومات من أجل تقاسم المعلومات بشأن المحيطات.

الغابات

٢٧ - يتضمن تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة، في دورته الرابعة والختامية (E/CN.17/1997/12) عددا من الخيارات التي ستنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة.

الطاقة

٢٨ - للطاقة دور رئيسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ومن الضروري الوصول إلى إمدادات من الطاقة يعول عليها وتكون فعالة من حيث التكاليف. غير أن الأنماط الحالية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها لا تتفق والسعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذا فثمة حاجة ملحة إلى ما يلي:

(أ) التعاون الدولي لتقديم خدمات ملائمة لتوفير الطاقة للسكان الذين لا تصلهم الخدمات، وذلك باستخدام مصادر الطاقة المتجددة الحديثة حين يكون ذلك هو أفضل الخيارات؛

(ب) أن تضع البلدان جميعها سياسات للطاقة شاملة تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، والتشجيع على المزيد من الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها؛

(ج) أن تزيد البلدان بشكل منهجي استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة الحديثة ولتكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة بغية تحسين الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها؛

(د) تضافر الجهود من أجل زيادة الاستثمار والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة على الصعيدين الدولي والوطني على أن يقوم بذلك قطاع الطاقة والمؤسسات والحكومات؛

(هـ) أن تتحرك الحكومات والقطاع الخاص صوب تسعير الطاقة بما يعكس التكاليف الاقتصادية والبيئية الكاملة، وكذلك الفوائد الاجتماعية، بما في ذلك النظر في إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة التي تقدم لإنتاج الطاقة واستهلاكها، وخاصة الطاقة الأحفورية والنووية، على مدى ١٠ أعوام، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان؛

(و) وضع استراتيجية مشتركة في منظومة الأمم المتحدة تكون بمثابة إطار مرجعي لتحسين تنسيق الأنشطة الخاصة بالطاقة وما يتصل بها.

النقل

٢٩ - ينتظر أن يصبح النقل على مدى الأعوام العشرين المقبلة القوة الدافعة الرئيسية لزيادة الطلب العالمي على الطاقة وخاصة النفط. وقطاع النقل هو أكبر مستخدم نهائي للطاقة في البلدان المتقدمة النمو وأسرع القطاعات نموا في معظم البلدان النامية وللمستويات والأنماط الراهنة لاستخدام الطاقة الأحفورية في النقل آثار ضارة بوجه خاص على الغلاف الجوي العالمي، وعلى نوعية الهواء المحلي وصحة الإنسان. فثمة حاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) التشجيع على وضع سياسات متكاملة للنقل تنظر في نهج بديلة لتلبية احتياجات النقل التجاري والخاص وتحسين أداء قطاع النقل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، مع التعاون الدولي لدعم وتطوير أنماط للنقل تكون أكثر استدامة؛

(ب) تكامل التخطيط في مجالات استخدام الأراضي والنقل الحضري وشبه الحضري والريفي مع مراعاة الحاجة إلى حفظ النظم الإيكولوجية؛

(ج) استخدام طائفة كبيرة من أدوات السياسة في تحسين كفاءة الطاقة وتطبيق معايير الكفاءة في قطاع النقل والقطاعات المتصلة به؛

(د) التشجيع على وضع مبادئ توجيهية للنقل الملائم بيئيا، وأهداف للحد من انبعاثات أول أكسيد الكربون من السيارات، وكذلك المواد الجسيمية والمركبات العضوية المتطايرة، فضلا عن الإزالة التدريجية لمضافات الرصاص في بنزين المحركات خلال السنوات العشر القادمة؛

(هـ) إقامة شراكات على الصعيد الوطني تشمل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للنقل ووضع مخططات مبتكرة للنقل الجماعي.

الغلاف الجوي

٣٠ - لم يحرز إلى الآن سوى تقدم طفيف جدا في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وثمة حاجة إلى تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ باتفاقات إضافية للحد من انبعاثات هذه الغازات. والأمر ذو الأهمية القصوى هو أن يعتمد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المزمع

عقده في كيوتو باليابان في وقت لاحق من عام ١٩٩٧، بروتوكولا أو صكا قانونيا آخر ملزما قانونا يغطي تماما استعادة ولاية برلين[١٥]. وينبغي أن يدعو مؤتمر الأطراف العالم الصناعي إلى اعتماد هدف للتقليل الجوهري من انبعاثات غازات الدفيئة عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٥، وأن يتفق على تدابير منسقة لضمان تحقيق هذا الهدف.

٣١ - ويحظى بالترحيب ما تحقق مؤخرا من نجاح في اختتام مفاوضات تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال. وينبغي أيضا أن تكون عمليات تجديد الموارد المقبلة مناسبة لكفالة حسن التوقيت في تنفيذ بروتوكول مونتريال[١٦]. كما أن هناك حاجة إلى تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون. وينبغي التصدي لارتفاع مستويات تلوث الهواء العابر للحدود بمواصلة إبرام اتفاقات واتفاقيات إقليمية لتقليل مستويات الانبعاثات.

المواد الكيميائية والنفايات

٣٢ - لقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقيتي بازل[١٧] وباماكو[١٨] وإنشاء المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتشمل الإجراءات الأخرى على الصعيد الدولي المقررات التي اتخذها مؤخرا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية في دورته الثانية من أجل الإعداد للإبرام العاجل لاتفاقيات بشأن الموافقة المسبقة عن علم، والملوثات العضوية الثابتة، مع مراعاة ضرورة اتباع نهج شامل للسيطرة على تلك الملوثات، بما في ذلك إيجاد الآليات الدولية اللازمة لمساعدة البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ تلك الاتفاقيات. كما أن هناك حاجة إلى أن يضع المنتدى الحكومة الدولي للسلامة

---

(١٥) ولاية برلين: استعراض كفاية الفقرة ٢ (أ) و (ب) في المادة ٤ من الاتفاقية، بما في ذلك المقترحات المتصلة بوضع بروتوكول واتخاذ قرارات للمتابعة (FCCC/CP/1995/7/Add.1, Decision 1/CP.1).

(١٦) بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، المواد القانونية الدولية، المجلد ٢٦، رقم ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، صفحة ١٥٥٠.

(١٧) اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها (UNEP/WG.190/4) (منشور منتظر للأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، رقم ٢٨٩١١).

(١٨) اتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها داخل أفريقيا، المواد القانونية الدولية، المجلد ٣٠، رقم ٣ (أيار/مايو ١٩٩١)، صفحة ٧٧٥، والمجلد ٣١، رقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، صفحة ١٦٤.

الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الوطنية ذات الصلة معايير لتحديد أي مواد كيميائية، غير الاثنتي عشرة مادة المحددة على أنها ملوثات عضوية ثابتة، يمكن إدراجها في اتفاقية للملوثات العضوية الثابتة. ومن الضروري أن يبرم بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض في إطار اتفاقية بازل. ولا بد أن يُهتدى في عمليات تخزين ونقل النفايات المشعة وتحريكها عبر الحدود والتخلص منها، بالمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وزيادة التعاون الإقليمي مطلوبة لتحسين إدارة النفايات المشعة؛ وينبغي منع تخزين النفايات المشعة في البلدان أو الأقاليم من غير وجود مرافق للتخزين مأمونة ومقبولة دوليا.

الأرض والزراعة المستدامة

٣٣ - يهدد فقدان الأراضي وتدهورها معيشة الملايين من الناس والأمن الغذائي في المستقبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لموارد المياه وحفظ التنوع البيولوجي. وثمة حاجة ملحّة لتحديد سبل مكافحة أو عكس مسار تسارع تدهور التربة على نطاق عالمي، ودمج إدارة الأراضي ومستجمعات المياه مع مراعاة احتياجات السكان الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الجبلية. ولقد سلّم المجتمع الدولي بالحاجة إلى نهج متكامل لإدارة استخدام الأراضي يشمل جميع أصحاب المصلحة، على الصعيد المحلي فضلا عن الصعيد الوطني، كما يشمل المرأة وصغار منتجي الأغذية، والسكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية في المجتمع المحلي. ولا يزال القضاء على الفقر جوهريا من أجل تحسين الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية لما يربو على ٨٠٠ مليون من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والموجودين بصورة رئيسية في البلدان النامية. ويلزم وضع سياسات ريفية شاملة لتحسين إمكانية الحصول على الأراضي، ومكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتقليل الهجرة الريفية. ولتلبية هذه الأهداف ينبغي أن تولي الحكومات أولوية عليا لتنفيذ التزامات إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وبرنامج عمل مؤتمر الأغذية العالمي، الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، وخاصة الدعوة إلى تحديد هدف أدنى وهو تقليل عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥.

التصحر والجفاف

٣٤ - يتعيَّن حث الحكومات على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو تنفيذها في أقرب وقت ممكن، وهي الاتفاقية التي دخلت حيّز النفاذ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إلى جانب تقديم الدعم إلى الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في روما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وينبغي أيضا أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى الآلية العالمية لضمان توفير الموارد المالية الكافية من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية ومرفقاتها.

التنوع البيولوجي

٣٥ - يشكّل تحديد القيم المتعلقة بالتنوع البيولوجي ودمج تلك القيم في عملية اتخاذ القرار الوطني، تحديا للاقتصاديين وصانعي القرارات. ويعد تنفيذ التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذا تاما من الأمور ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للحكومات والمجتمع الدولي. ويتعين إيلاء اهتمام خاص إلى إعلان ليبزيغ بشأن الموارد الجينية النباتية (انظر FAO/CL111/17) وبرنامج عمله الذي يركّز على حفظ التنوع البيولوجي الزراعي والاستخدام المستدام له. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتقاسم المنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك الحصول على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات. ويتعيَّن على الحكومات أيضا احترام المعارف المتصلة بابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب المعيشة التقليدية، وأن تحافظ عليها وتصونها، كما يتعيَّن عليها تشجيع التقاسم المنصف للفوائد الناجمة عن المعارف التقليدية للسكان الأصليين ليتسنى مكافأتهم على ذلك بصورة سليمة. وينبغي العمل على وجه السرعة على إبرام بروتوكول للسلامة البيولوجية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي الوقت ذاته ينبغي أن تتقيد البلدان بالمبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالسلامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقوم بتنفيذها (UNEP (092.1)/UN.3).

السياحة المستدامة

٣٦ - يعد قطاع السياحة في الوقت الراهن أكبر صناعة في العالم، وأسرع القطاعات الاقتصادية نموا. وتعد السياحة من أرباب العمل والمساهمين الرئيسيين في الاقتصادات الوطنية والمحلية. والسياحة، مثلها في ذلك مثل سائر القطاعات، تستخدم الموارد كما تولد النفايات، وتنجم عنها تكاليف وفوائد بيئية وثقافية واجتماعية بمرور الأيام. وثمة شاغل خاص وهو تدهور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة، مثل الشُعب المرجانية، والجبال والمناطق الساحلية والأراضي الرطبة. وبغية تحقيق السياحة المستدامة، فإنه من الأساسي تعزيز وضع سياسات متكاملة، على الصعيدين الوطني والدولي باستخدام التخطيط العمراني، وتقييم الآثار، إلى جانب الصكوك الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وينبغي أن يتم إعداد وتنفيذ السياسات بالتعاون مع جميع ذوي المصلحة، لا سيما القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، بما في ذلك السكان الأصليين. وينبغي أن تعد اللجنة برنامج عمل دولي موجه لاتخاذ إجراءات، بشأن السياحة المستدامة، على أن يتم تحديده بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، مع تلقي الدعم من الأعمال ذات الصلة في سياق تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعد التنمية المستدامة للسياحة ذات أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعتبر التعاون الدولي ضروريا لتسهيل تنمية السياحة في تلك الدول، بما في ذلك إعداد وتسويق السياحة الإيكولوجية، مع مراعاة أهمية سياسات الحفظ اللازمة لتأمين الفوائد على المدى الطويل من تنمية هذا القطاع في سياق برنامج عمل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٧ - ما برح المجتمع الدولي يؤكد التزامه بتنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد اضطلعت لجنة التنمية المستدامة باستعراض منتصف المدة لمجالات برنامجية مختارة في برنامج العمل أثناء دورتها الرابعة لعام ١٩٩٦؛ ومن المقرر إجراء استعراض كامل عام ١٩٩٩. (وينبغي أن ترتب اللجنة، على النحو الملائم، لإجراء استعراض كامل اثناء دورتها الخامسة، وفقا لأحكام برنامج العمل).

٣٨ - وتُبذل جهود كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج العمل. ولا بد من تكملة هذه الجهود بدعم مالي فعال يقدمه المجتمع الدولي. وتعد المساعدة الخارجية لبناء الهيكل الأساسي اللازم والقدرة الوطنية، بما في ذلك القدرة البشرية والمؤسسية، وتيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بممارسات التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا أمورا حاسمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ليتسنى لها بلوغ أهداف برنامج العمل بصورة فعالة. ومن أجل المساعدة على بناء القدرات الوطنية، ينبغي تنفيذ شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في أقرب وقت ممكن، بدعم من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

الكوارث الطبيعية

٣٩ - تسفر الكوارث الطبيعية عن نتائج غير متناسبة بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تولي برامج التنمية المستدامة أهمية عليا لتنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما، اليابان، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤) (انظر A/CONF.172/9 و Add.1) وثمة حاجة خاصة لتشجيع وتسهيل نقل تكنولوجيات الإنذار المبكر الى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، المعرضة للكوارث الطبيعية.

٣ - وسائل التنفيذ

الموارد والآليات المالية

٤٠ - تؤدي الموارد والآليات المالية دورا رئيسيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعد الجهود العاجلة والمتجددة ضرورية لكفالة إسهام جميع مصادر التمويل - الدولية والمحلية وكذلك الخاصة والعامة - في التنمية المستدامة.

٤١ - ولا تزال الالتزامات المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بتقديم موارد جديدة وإضافية إلى البلدان النامية عنصرا رئيسيا من أجل دعم جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لضرورة كفالة التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١، ثمة حاجة ملحة للوفاء بالالتزامات المالية لجدول أعمال القرن ٢١، وخاصة تلك الواردة في الفصل ٣٣. ولذا يتعيَّن على البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تأكيد التزاماتها بما في ذلك بلوغ هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، في أقرب وقت ممكن،

وأن تعكس بصورة خاصة الاتجاه النزولي الأخير في نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الإجمالي. ومن الجوهري النظر في استراتيجيات تؤدي إلى استعادة الدعم المقدم من المانحين إلى برامج المعونة وإعادة تنشيط الالتزامات التي أعلنها المانحون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويفي بعض البلدان فعلا أو يتجاوز الهدف المتفق عليه ونسبته ٠,٧ في المائة. وكحد أدنى يتعين على البلدان المانحة التي انخفضت مساعدتها الانمائية الرسمية التي تقدمها، أن تعود إلى نسب عام ١٩٩٢ من الناتج القومي الاجمالي في غضون خمسة أعوام. كما ينبغي تشجيع البلدان التي تكون في مركز يتيح لها تقديم الدعم في صورة مساعدة انمائية رسمية، إلى القيام بذلك.

٤٢ - ولا تزال التدفقات المالية الرسمية إلى البلدان النامية تشكّل عنصرا أساسيا للشراكة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا كبيرا في بناء القدرات، وفي الهياكل الأساسية، وفي مجال مكافحة الفقر ، وحماية البيئة في البلدان النامية، كما تقوم بدور حاسم في أقل البلدان نموا.

٤٣ - وتستطيع التدفقات المالية الرسمية أن تقوم أيضا بدور حفاز هام في دعم الاصلاحات السياسية، وتعزيز التنمية المؤسسية، وحفز الاستثمار الخاص، ولا يمكن الاستعاضة عنها بالتدفقات الخاصة.

٤٤ - ويعد رأس المال الأجنبي الخاص محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من البلدان النامية. ويرتهن تعزيز مساهمته في التنمية المستدامة، بصورة رئيسية بدعم السياسات المحلية السليمة والتي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك سياسات استيعاب التكاليف البيئية. ولذا يتعيَّن الاضطلاع بمزيد من العمل على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، من أجل رسم سياسات مناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبي الخاص، وخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي، وتقليل تقلباته، وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة، وذلك مثلا بتشجيع الخطط الابتكارية، مثل التمويل المشترك، وحدود الائتمان "الخضراء" وأموال الاستثمار.

٤٥ - ويلزم زيادة توسيع مرفق البيئة العالمية وتنميته. فأولا، يجدر إعطاء أولوية عليا لتجديد موارد المرفق البيئي العالمي بصورة مرضية، من خلال مضاعفتها، مثلا؛ ويمكن بعدئذ إيلاء مزيد من الاعتبار إلى توسيع نطاق وشمول المرفق بما يتجاوز ولايته الحالية.

٤٦ - وينبغي الاضطلاع بمزيد من الدراسات المتصلة بالتدفقات الخاصة الأجنبية إلى البلدان النامية، بما في ذلك إجراء دراسات عن بيئة السياسات المناسبة لإجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، فضلا عن الوسائل التي يمكن بها للبلدان المضيفة زيادة الآثار الإيجابية للاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية المستدامة إلى أقصى حد من خلال تعزيز السياسات الاجتماعية والسياسات والأنظمة البيئية.

٤٧ - وبغية حل مشاكل الديون المتبقية على أفقر البلدان المثقلة بالدين، ينبغي أن تواصل البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية الدولية بذل جهودها من أجل التوصل الى حلول فعالة وشاملة ودائمة وموجهة

الى التنمية، بما في ذلك اتخاذ تدابير مثل خفض الديون، ومبادلتها، وإلغائها، وزيادة المنح والتدفقات التساهلية. وتعد المبادرة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لصالح البلدان الفقيرة الشديدة المديونية خطوة في الاتجاه الصحيح، ويبشر التنفيذ الفعال والمرن للمبادرة بخفض الديون التي تعرقل التنمية المستدامة.

٤٨ - ونظرا لأن التمويل فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ وبالنسبة لجميع البلدان سيأتي بصورة رئيسية من قطاعاتها العامة والخاصة، تعد السياسات التي ترمي إلى تعبئة الموارد المالية المحلية حاسمة. وفضلا عن أهمية الدعم المقدم من خلال التعاون الدولي، يجب أن تعتمد التنمية المستدامة على الجهود المحلية. وينبغي أن تشمل السياسات المتعلقة بتعزيز تعبئة الموارد المحلية وإجراء إصلاحات تتعلق بالاقتصاد الكلي وأخرى هيكلية، فضلا عن الإصلاحات التي تتعلق بالانفاق العام، مع تشجيع الضرائب والرسوم البيئية، إلى جانب إعادة النظر في سياسات الإعانات الحالية، وتنمية القطاع المالي لغرض تعزيز مدخرات الأفراد، وحصولهم على القروض، مع مراعاة خصائص وقدرات فرادى البلدان. ويعد توسيع نطاق استخدام الضرائب البيئية وفرض رسوم على المستخدمين، جذابا بصفة خاصة لأن مثل هذه الآليات تولد احتمالات الربح للجميع وذلك بتحويل سلوك المستهلك والمنتج الى اتجاهات أكثر استدامة، وفي الوقت ذاته تولد موارد مالية يمكن استخدامها لأغراض التنمية المستدامة أو خفض الضرائب في أماكن أخرى.

٤٩ - وتدعو الحاجة إلى جعل أشكال الإعانات المالية الحالية أكثر شفافية بغية زيادة الوعي بأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفعلي، ومن أجل العمل على إصلاحها. وينبغي تشجيع زيادة البحث على الصعيدين الوطني والدولي في هذا المجال، من أجل مساعدة الحكومات على تحديد الإعانات المالية المشوهة للتبادل التجاري والمدمرة للبيئة، والحد منها. وبصورة عامة ينبغي من أجل الحد من الإعانات أن تراعى تماما الظروف الخاصة بفرادى البلدان، وأن تدرس الآثار التراجعية المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المستصوب استخدام التعاون والتنسيق الدوليين لتشجيع الحد بصورة منسقة من الإعانات المالية على الصعيد الوطني عندما تترتب عليها آثار هامة على المنافسة.

٥٠ - وبغية الحد من الحواجز التي تعترض توسيع نطاق استخدام الصكوك الاقتصادية، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تجمع المعلومات وتتقاسمها بشأن استخدام الصكوك الاقتصادية، كما ينبغي عليها القيام بمشاريع نموذجية. وعند ادخال الصكوك الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي على الحكومات أن تبحث البدء تدريجيا في برامج التعليم العامة والمساعدة التقنية المستهدفة باعتبارها استراتيجيات للحد من الآثار التوزيعية.

٥١ - وهناك عدد من الآليات المالية الابتكارية قيد المناقشة في الوقت الراهن في المحافل الدولية والوطنية. وإزاء الاهتمام الواسع النطاق بها، تدعى المنظمات المناسبة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إجراء دراسات تطلعية لاتخاذ إجراء منسق بشأن تلك الآليات، ليتسنى تناولها في اجتماع اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٥٢ - هناك حاجة ملحة بالنسبة للبلدان النامية لتأمين الحصول بصورة أكبر على التكنولوجيا السليمة بيئيا إذا ما أريد لها أن تفي بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ومن ثم يلزم تجديد الالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو لتقوم حسب الاقتضاء بتشجيع وتسهيل وتمويل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا، والمعرفة الفنية المناظرة، ونقلها؛ وخاصة إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية حسبما يتفق عليه الأطراف، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٥٣ - ويعد نقل التكنولوجيا وتطوير القدرة البشرية والمؤسسية على التواؤم مع التكنولوجيات واستيعابها ونشرها، فضلا عن توليد المعارف والابتكارات التقنية، جزءا من العملية ذاتها، ويجب أن يعطى ذلك قدرا مساويا من الأهمية. ورغم أن نقل التكنولوجيا عادة هو عملية تتم بين دوائر الأعمال وبعضها، فإن على الحكومات مسؤولية خاصة تتمثل في إعداد القدرات المؤسسية والبشرية التي تشكل أساسا لنقل التكنولوجيا بصورة فعالة.

٥٤ - ويتم في القطاع الخاص إعداد وحفظ قدر كبير من أكثر التكنولوجيات المتقدمة السليمة بيئيا. وقد يساعد إيجاد بيئة تمكينية من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، بما في ذلك التدابير الاقتصادية والمالية الداعمة، فضلا عن إيجاد شبكة عملية للأنظمة البيئية وآليات التحقق من الامتثال، على حفز استثمار القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها، إلى البلدان النامية. وينبغي دراسة وسائل جديدة للوساطة المالية من أجل تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا مثل "حدود الائتمان الخضراء". كما يتعيَّن استكشاف الصلات بين الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، بمزيد من التعمق. وتستطيع حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تبذل مزيدا من الجهود من أجل الحصول على التكنولوجيات المملوكة ملكية خاصة بغية نقلها بشروط تساهلية إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا.

٥٥ - وتمتلك المؤسسات العامة نسبة من التكنولوجيا أو تنتج تلك التكنولوجيا من بحوث أو أنشطة إنمائية تمول من الأموال العامة. وتفتح السيطرة الحكومية على المعارف التكنولوجية التي تنتج في مؤسسات البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة، إمكانية توليد التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة ويمكن للبلدان النامية الحصول عليها، كما قد تكون وسيلة مهمة للحكومات من أجل حفز نقل التكنولوجيا التي يملكها القطاع الخاص. ويتعيَّن الترحيب بالمقترحات المقدمة لزيادة دراسة تلك التكنولوجيات التي تلبي احتياجات البلدان النامية.

٥٦ - ويتعيَّن على الحكومات أن تقوم بدور رئيسي في إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص، داخل البلدان المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وفيما بينها. وتلك الشراكات جوهرية من أجل ربط مزايا وصول القطاع الخاص إلى النواحي المالية، والتكنولوجية، والكفاءة الإدارية،

والخبرات المتصلة بتنظيم المشاريع والدراية الفنية الهندسية - مع قدرة الحكومات على إيجاد بيئة للسياسات تؤدي إلى استثمارات للقطاع الخاص متصلة بالتكنولوجيا، وأهداف إنمائية مستدامة طويلة الأجل.

٥٧ - وثمة دور مهم لتقوم به الحكومات يتمثل في الجمع بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ليتسنى لها ايجاد صلات عمل مستدامة ومفيدة بصورة متبادلة. وينبغي تقديم الحوافز لتنشيط بناء المشاريع المشتركة بين التكنولوجيات السليمة بيئيا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥٨ - وينبغي أن تتخذ البلدان النامية تدابير مناسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي أن تشمل تلك التدابير إقامة شبكة لنظم ومصادر المعلومات الوطنية الموجودة، بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا، وبناء شبكة لمراكز الإنتاج الوطنية الأكثر نظافة، فضلا عن إقامة مراكز إقليمية قطاعية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تزيد من المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في هذه الجهود.

٥٩ - وتدعو الحاجة إلى تعزيز استغلال شبكات الإعلام والاتصالات الالكترونية العالمية التي ستمكن البلدان من أن تختار من بين الخيارات التكنولوجية المتاحة ما هو أنسب لاحتياجاتها.

بناء القدرات

٦٠ - يعد تجديد الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي جوهريا لدعم الجهود الوطنية اللازمة لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٦١ - وينبغي زيادة تعزيز برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي له أن يولي اهتماما على سبيل الأولوية لبناء القدرات من أجل إعداد استراتيجيات إنمائية مستدامة تستند إلى نُهج المشاركة.

٦٢ - وينبغي أن تولي جهود بناء القدرات اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة من أجل كفالة استخدام مهاراتها وخبراتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. كما ينبغي الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعزز تمويل بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة البلدان النامية على استيعاب وتوليد التكنولوجيات. كما ينبغي زيادة تشجيع دور القطاع الخاص في بناء القدرات وتعزيزه. وينبغي زيادة الدعم المقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات من خلال ترتيبات التعاون "الثلاثي".

العلـــم

٦٣ - يتعين إجراء زيادة ملموسة في الاستثمار العام والخاص على الصعيد الوطني في مجالات التعليم والتثقيف والتدريب والبحث والتطوير.

٦٤ - إن البراهين العلمية اليقينية تسهل التوصل إلى توافق آراء على الصعيد الدولي. ولا بد من زيادة التعاون العلمي، لا سيما بين التخصصات الأكاديمية المختلفة، للتحقق من الأدلة العلمية التي تبرهن على وجود التغير البيئي وتثبيتها.

٦٥ - ويعتبر بذل الجهود المضاعفة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية وتنميتها هدفا بالغ الأهمية. وينبغي أن تقوم الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات، وبعض الآليات المعنية بالتمويل، كمرفق البيئة العالمية، بزيادة ما تقدمه من دعم إلى البلدان النامية في هذا الخصوص.

التعليم والتوعية

٦٦ - يزيد التعليم مستوى الرفاه الإنساني ويلعب دورا حاسما في تحويل الناس إلى أفراد منتجين ومسؤولين في مجتمع مستدام. وثمة شرط جوهري للتنمية المستدامة هو وجود نظام تعليمي يخصص له ما يكفيه من التمويل ويتسم بفعاليته في جميع المراحل، لا سيما مرحلتيه الأولية والثانوية، ويتيح فرصة التعليم على مدى العمر، ويكون مفتوحا أمام الكافة، ليرتقي بطاقة الإنسان ويزيد درجة رفاهه. ولا بد من إعطاء أولوية لتعليم المرأة والبنت لأهميته الحاسمة في تحسين الصحة والتغذية والدخل في نطاق الأسرة. وينبغي أن ينظر إلى التعليم بوصفه وسيلة تزيد مقدرات الشباب وسائر الفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى، لا سيما في المناطق الريفية. وحتى في الدول التي توجد فيها نظم تعليم راسخة، يتعين إعادة النظر في توجهات التعليم والتوعية والتدريب من أجل زيادة الوعي الجماهيري على نطاق واسع ودعم التنمية المستدامة. ويحتاج التعليم الكفيل بتحقيق المستقبل المستدام أن تحشد له طائفة واسعة من المؤسسات والقطاعات حتى يتمكن من التصدي لمفاهيم التنمية المستدامة وقضاياها التي يجسدها مجمل جدول أعمال القرن ٢١، والتي أعيد تأكيدها في برنامج عمل اللجنة المتعلق بالموضوع المعتمد في عام ١٩٩٦. وسوف تنظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع آخرين في زيادة صقل مفهوم تسخير التعليم لأغراض تحقيق المستقبل المستدام.

الصكوك القانونية الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

٦٧ - يتعين أن يكون تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وتطبيقها موضعا للتقييم والإبلاغ الدوريين.

٦٨ - ولا بد أن تكون إمكانية الوصول إلى المعلومات، والمشاركة الجماهيرية، وحق التقدم بالشكوى قسمات مميزة للديمقراطية البيئية؛ ولا بد أن تتسع إمكانية اللجوء إلى نظم المحاكم ذات الصلة لالتماس العدالة في مجال البيئة.

٦٩ - ويتعين إدخال مزيد من التحسينات في تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال التنمية المستدامة والامتثال لها. ويمكن زيادة تنفيذ الصكوك القانونية الدولية بتوفير الدعم المالي المضمون والمطرد والمتوقع وكفالة وجود القدرات المؤسسية والموارد البشرية الكافية، وتأمين السبيل الوافي للتكنولوجيا. ويمكن أن يفضي التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية إلى اختفاء المصادر المحتملة للصراع. ويتعين النظر أيضا في إنشاء آليات تعاونية غير قضائية وشفافة في مجال التنفيذ.

المعلومات وأدوات رصد التقدم

٧٠ - ثمة حاجة عاجلة لزيادة صقل أدوات اقتصادية التكلفة لجمع المعلومات ونشرها على صانعي القرارات في جميع المستويات عن طريق تعزيز عمليات جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

٧١ - ولا بد أن يسفر برنامج عمل اللجنة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة عن وضع مجموعة وافية من المؤشرات من بينها عدد محدود من المؤشرات الإجمالية، لاستخدامها على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يكفل لهذه المؤشرات دور مهم في رصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة وتسهيل عملية تقديم التقارير الوطنية، حسب الاقتضاء.

٧٢ - لقد برهنت التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على قيمتها الكبيرة كوسيلة لتعميم المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأهم من ذلك كوسيلة لتحديد المحاور التي يجري حولها تنسيق القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة داخل فرادى البلدان. ولا بد أن يستمر تقديم هذه التقارير الوطنية وأن تعبر عن جميع جوانب جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الإجراءات الداخلية والالتزامات الدولية. ويمكن استكمال نظام تقديم التقارير باستعراضات مناظرة يجري تنظيمها على الصعيد الإقليمي.

[تضاف في أثناء انعقاد الدورة الخامسة للجنة: الإجراءات المتعلقة بإحكام تنظيم عملية تقديم التقارير الوطنية.]

دال - الترتيبات المؤسسية الدولية[١٩]

٧٣ - يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى دعم المؤسسات الدولية المتواصل. وسوف يبقى الإطار المؤسسي المبين في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، والمعتمد من الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧، بما يشمله من مهام وأدوار محددة منوطة بمختلف الأجهزة والبرامج والمؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، يحظى بالأهمية نفسها تماما في الفترة التي تلي الدورة الخامسة. وفي داخل هذا الإطار، تعلق أهمية خاصة على تحقيق الأهداف والغايات الموضحة أدناه.

١ - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية

٧٤ - بالنظر إلى العدد المتزايد لهيئات صنع القرار المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بما فيها الاتفاقيات الدولية، تتضاعف بشكل غير مسبوق الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات على الصعيد الحكومي الدولي لتأمين تساوق وتلاقي مواقف الحكومات بالنسبة لهذه العمليات، ومن أجل تعزيز التعاون بين مختلف أمانات هذه الهيئات. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور داعم في هذا المجال، وضعا بعين الاعتبار دوره التنسيقي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٧٥ - ومن الضروري تعزيز لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية ونظام مديري المهام الذي تطبقه، من أجل زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات وتنسيق السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لأغراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ومن أجل تعزيز المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

٧٦ - ولا بد من وضع ترتيبات ملائمة وفعالة لتحسين الدعم المقدم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الدعم المقدم إلى اللجان الإقليمية، أخذا في الحسبان الدور الذي تقوم به هذه الهيئات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الدولي.

٢ - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - يتعين أن تولي جميع الهيئات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود فردية وجماعية إضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع الحكومات الوطنية، قدرا أكبر من التركيز على الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، وأن تؤمن قدرا أكبر من الدعم للمبادرات ذات المنطلقات المجتمعية، وأن تسدي قدرا أوفر من المشاركة في المجموعات الرئيسية.

---

(١٩) يتعين النظر إلى مسألة الترتيبات المؤسسية الدولية في مجال التنمية المستدامة ضمن الإطار الأعم لعملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة.

٧٨ - ولا بد من زيادة الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة اتفاقا مع إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٢٠]، لتمكينه من العمل كسلطة قيادية في مجال البيئة، تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتساوق للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كداعية موثوق به في مجال البيئة العالمية. ويتعين تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال زيادة تطوير القانون البيئي الدولي، بما في ذلك إقامة روابط مشتركة فيما بين الاتفاقيات البيئية القائمة. ولا بد من دعم البرنامج بعد إعادة تنشيطه بما يكفي من الأموال، وأن يواصل البرنامج تقديم الدعم الفعال للجنة التنمية المستدامة في صورة معلومات علمية وتقنية ومعلومات في مجال السياسات العامة ومشورة في المجال البيئي.

٧٩ - ويتعين أن يزيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقدمه من مساهمات إلى عملية التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أخذا بعين الاعتبار الدور الذي يضطلع به على الصعيدين الوطني والمحلي، لا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات بالتعاون مع المنظمات الأخرى.

٨٠ - ولا بد أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) القيام بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق الدراسة المتكاملة للصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمالية والتنمية المستدامة.

٨١ - ويتعين أن تقوم لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز أعمالها المنسقة المتعلقة بالتجارة والبيئة، والاستفادة من المنجزات التي حققتها حتى الآن، وإشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا التعاون والتنسيق. وينبغي أن يؤدي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا رئيسيا على صعيدي إجراء التحليلات وبذل الجهود العملية من أجل تعزيز التكامل بين التجارة والتنمية والبيئة. وثمة دور مهم يتعين أن تؤديه لجنة التنمية المستدامة يتعلق بتوسيع نطاق المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة لكي تتضمن النظر المتكامل في جميع العناصر المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - ولا بد من زيادة المساهمات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية إلى عملية التنمية المستدامة وتأكيد التزاماتها حيالها. وثمة دور مهم يتعين أن يؤديه البنك الدولي، أخذا بعين الاعتبار الخبرات التي يحوزها والحجم الإجمالي للموارد التي يتحكم فيها. وينبغي على الحكومات أن تنظر في إقرار التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية بمستوى لا يقل عن مستوى التجديد العاشر للمؤسسة. كذلك، تكتسب المفاوضات المتعلقة بتجديد موارد مرفق البيئة العالمية أهمية خاصة بالنسبة لأعمال المرفق في المستقبل، وتؤثر مباشرة في وجود المنح والتمويل التسهيلي الجديد والإضافي لأغراض التنمية المستدامة الذي تتحقق به مكاسب شاملة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

---

(٢٠) انظر مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣ - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل

٨٣ - ستظل لجنة التنمية المستدامة توفر محفلا رئيسيا لاستعراض التقدم المتواصل المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الأخرى المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وإجراء المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وبناء توافقات الآراء بشأن التنمية المستدامة؛ وحفز الإجراءات والالتزامات الطويلة الأجل في مجال التنمية المستدامة على جميع الصعد. ويتعين على اللجنة أن تضطلع بالمهام الموكولة إليها بالتنسيق مع الأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للتنمية المستدامة.

٨٤ - ويتعين على اللجنة وهي تضطلع بالمهام المسندة إليها المبينة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، أن تركز على القضايا ذات الأهمية الحاسمة في التوصل إلى أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تشارك في دعم السياسات التي تكفل تكامل أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وأن تسهم في النظر المتكامل في الصلات القائمة بين القطاعات، وبين الجوانب القطاعية والجوانب الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١.

٨٥ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، يوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ قرار بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ (يضاف نص برنامج العمل في مرفق بالوثيقة بعد إجراء مزيد من المناقشات بشأنه في الدورة الخامسة للجنة؛ وللاطلاع على مقترحات الأمين العام بشأن الموضوع انظر E/CN.17/1997/2).

٤ - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة

٨٦ - استنادا الى الخبرة المكتسبة على مدى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، يتعين أن تقوم لجنة التنمية المستدامة، بتوجيهات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يلي:

(أ) أن تبذل قصارى جهدها لكي تجتذب إلى أعمالها قدرا أكبر من مشاركة الوزراء وصناع القرار رفيعي المستوى على الصعيد الوطني المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية المحددة الذين يتعين تشجيعهم بوجه خاص على المشاركة في الجزء الرفيع المستوى للجنة، مع الوزراء وصناع القرار المسؤولين عن البيئة والتنمية. ولا بد أن تتسم الأجزاء الرفيعة المستوى للجنة بقدر أكبر من التفاعل وأن تركز على القضايا ذات الأولوية التي تناقش في الدورة المعينة؛

(ب) ينبغي للجنة أن تستمر في إتاحة محفل لتبادل الخبرة الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وعليها في هذا السياق أن تنظر في إيجاد وأساليب أكثر فعالية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١ مع إيلاء اهتمام مناسب لوسائل التنفيذ؛

(ج) ينبغي للجنة أن تحدد محاور التركيز الإقليمي بشكل أفضل، وأن ترصد العدد المتنامي للمبادرات الإقليمية وأوجه التعاون الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة وأن تربط بعرى أوثق بين عملها وهذه التطورات؛

(د) ينبغي للجنة أن تتفاعل عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ويتعين على هذه المؤسسات بدورها أن تضع في برامج عملها وأنشطتها بصورة كاملة، نتائج المداولات المتصلة بالسياسة التي تجريها اللجنة؛

(هـ) يتعين على اللجنة أن تستمر في البحث عن سبل أكثر فعالية ومنهجية لاشراك ممثلي المجموعات الرئيسية في أعمالها، بما في ذلك قطاع الأعمال، لزيادة مقدار مساهمتها ومساءلتها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فتظهر من ثم قيمة المشاركة الواسعة النطاق لهذه المجموعات؛

(و) ينبغي للجنة أن تنظم بأكثر السبل الفعالة والمثمرة تنفيذ برنامج عملها المقبل المتعدد السنوات. ويمكن أن تأخذ الأعمال التحضيرية المتعلقة بنظر اللجنة في القضايا المعروضة عليها شكل أفرقة عمل متخصصة تنعقد فيما بين الدورات أو ترتيبات مماثلة للترتيبات المطبقة بالنسبة للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع لها. وجدير بالتنويه أن اجتماعات الخبراء المعقودة بين الدورات التي تستضيفها الحكومات أثبتت فعاليتها؛

(ز) ينبغي للجنة أن تنظر في مهام المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل زيادة التفاعل المباشر بين اللجنة والمجلس وتعزيز مساهمته في المناقشات التي تجريها اللجنة.

٨٧ - ولا بد من زيادة التكامل بين المهام التي تضطلع بها اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، وبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة.

٨٨ - وتحتاج ترتيبات انتخاب مكتب اللجنة إلى تغييرات تتيح للمكتب ذاته تقديم توجيهات تتعلق بالأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة، وتسيير أعمالها خلال انعقاد هذه الدورات. ويمكن للجنة أن تحقق فائدة جمة من مثل هذه التغييرات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لذلك مدعو للنظر في إمكانية اتخاذ الإجراء الضروري في هذا الخصوص.

٨٩ - وسوف يجري الاستعراض الشامل المقبل للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠٠٢.

ثانيا - اعتماد تقرير الفريق العامل

١ - في الجلسة ١٧ المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، عـُرض على الفريق العامل مشروع التقرير (E/CN.17/1997/WG/L.1)، وعـُرضت عليه أيضا ورقة غير رسمية.

٢ - وفي الجلسة نفسها طلب ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي إدراج البيان التالي في التقرير:

"يـُنتظر أن تسفر المحصلة النهائية للدورة الاستثنائية عن طرح مجموعة التزامات يتصل بعضها بمجالات فوضت الدول الأعضاء الجماعة الأوروبية سلطة البت فيها. وبغية الإلمام بمثل هذه الالتزامات في مجملها، لا بد أن يكون في مستطاع الجماعة ودولها الأعضاء أن تشارك فيها. وقد سبق للجماعة الأوروبية المساهمة في وضع وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولذلك فإنها ترغب في الاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة في استعراض وتقييم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في سياق الدورة الاستثنائية. وفي المؤتمر المذكور جرى التوصل إلى حل لتمكين الجماعة الأوروبية من المشاركة في جدول أعمال القرن ٢١، تمثل في إدراج حاشية في ديباجة جدول الأعمال تساوي الجماعة الأوروبية بالحكومات ضمن مجالات اختصاصاتها، كما طـُبق الحل نفسه في جدول أعمال الموئل. ولذلك نقترح الأخذ بهذا الحل بالنسبة للمحصلة النهائية للدورة الاستثنائية.

"ولا يغير هذا الترتيب على أي نحو مركز الجماعة الأوروبية التي ستحضر الدورة الاستثنائية بصفة مراقب، لكنه يساعدها فحسب في الوفاء فيما بعد بالالتزامات التي تتوصل إليها الدورة الاستثنائية".

٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أحاط الفريق علما بالورقة غير الرسمية، واعتمد التقرير المتعلق بأعماله.

ثالثا - مسائل تنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - اجتمع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي ينعقد فيما بين الدورات التابع للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير الى ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠. وعقد الفريق العامل ١٧ جلسة (من الأولى إلى السابعة عشرة).

٢ - وافتتح الاجتماع الرئيس المؤقت السيد بول دي جونغ (هولندا) نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة.

٣ - وأدلى وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلالي.

٤ - وأدلت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان.

باء - الحضور

٥ - حضر الدورة ممثلو ٥٣ من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضرها، أيضا مراقبون عن دول أعضاء أخرى بالأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية، ومراقب واحد عن دولة غير عضو، وممثلو مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد بالمرفق قائمة بالمشتركين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، انتخب الفريق العامل، بالتزكية، سعادة السيد سيلسو لويز نونيس اموريم (البرازيل) والسيد ديريك أوسبورن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) رئيسين مشاركين.

٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى كل من الرئيسين المشاركين ببيان استهلالي.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٨ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، أقر الفريق العامل جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/1997/WG.1، ووافق على تنظيم العمل على النحو الوارد به، وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة لفرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

هاء - الوثائق

٩ - وكان معروضا على الفريق الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقييم الشامل للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/CN.17/1997/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها (E/CN.17/1997/2/Add.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن مكافحة الفقر (E/CN.17/1997/2/Add.2)؛

(د) تقرير الأمين العام عن أنماط الاستهلاك المتغيرة (E/CN.17/1997/2/Add.3)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن الدينامية والاستدامة الديمغرافيين (E/CN.17/1997/2/Add.4)؛

(و) تقرير الأمين العام عن حماية صحة الإنسان وتحسينها (E/CN.17/1997/2/Add.5)؛

(ز) تقرير الأمين العام عن تشجيع التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (E/CN.17/1997/2/Add.6)؛

(ح) تقرير الأمين العام عن إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار (E/CN.17/1997/2/Add.7)؛

(ط) تقرير الأمين العام عن حماية الغلاف الجوي (E/CN.17/1997/2/Add.8)؛

(ي) تقرير الأمين العام عن النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي (E/CN.17/1997/2/Add.9)؛

(ك) تقرير الأمين العام عن إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف (E/CN.17/1997/2/Add.11)؛

(ل) تقرير الأمين العام عن إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية الجبلية المستدامة (E/CN.17/1997/2/Add.12)؛

(م) تقرير الأمين العام عن تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة (E/CN.17/1997/2/Add.13)؛

(ن) تقرير الأمين العام عن حفظ التنوع البيولوجي (E/CN.17/1997/2/Add.14)؛

(س) تقرير الأمين العام عن الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية (E/CN.17/1997/2/Add.15)؛

(ع) تقرير الأمين العام عن حماية المحيطات وجميع أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية الموارد البحرية وترشيد استغلالها وتنميتها (E/CN.17/1997/2/Add.16)؛

(ف) تقرير الأمين العام المعنون "حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها" (E/CN.17/1997/2/Add.17)؛

(ص) تقرير الأمين العام عن الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة (E/CN.17/1997/2/Add.18)؛

(ق) تقرير الأمين العام عن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة (E/CN.17/1997/2/Add.19)؛

(ر) تقرير الأمين العام عن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجارير (E/CN.17/1997/2/Add.20)؛

(ش) تقرير الأمين العام عن الإدارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة (E/CN.17/1997/2/Add.21)؛

(ت) تقرير الأمين العام عن دور المجموعات الرئيسية وإسهامها (E/CN.17/1997/2/Add.22)؛

(ث) تقرير الأمين العام عن الموارد والآليات المالية (E/CN.17/1997/2/Add.23)؛

(خ) تقرير الأمين العام عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات (E/CN.17/1997/2/Add.24)؛

(ذ) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.17/1997/2/Add.25)؛

(ض) تقرير الأمين العام عن تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب (E/CN.17/1997/2/Add.26)؛

(أأ) تقرير الأمين العام عن الآليات الوطنية والتعاون الدولي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية (E/CN.17/1997/2/Add.27)؛

(ب ب) تقرير الأمين العام عن الترتيبات المؤسسية الدولية (E/CN.17/1997/2/Add.28)؛

(ج ج) تقرير الأمين العام عن الصكوك والآليات القانونية الدولية (E/CN.17/1997/2/Add.29)؛

(د د) تقرير الأمين العام عن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (E/CN.17/1997/2/Add.30)؛

(هـ هـ) تقرير الأمين العام المعنون "التغير العالمي والتنمية المستدامة: اتجاهات نقدية" (E/CN.17/1997/3 و Corr.1)؛

(و و) تقرير الأمين العام عن قائمة حصرية بالبرامج والأنشطة الجارية المتصلة بالطاقة التي تضطلع بها كيانات من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن تنسيق هذه الأنشطة، وبشأن الترتيبات التي يتعيَّن اتخاذها لتعزيز الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة في إطار المنظومة (E/CN.17/1997/7)؛

(ز ز) تقرير الأمين العام المعنون "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ" (E/CN.17/1997/2/8)؛

(ح ح) تقرير الأمين العام عن إجراء تقييم شامل لموارد العالم من المياه العذبة (E/CN.17/1997/2/9)؛

(ط ط) تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/1997/2/14)؛

(ي ي) رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير حلقة عمل لخبراء بشأن تعزيز الصلة بين الطاقة والتنمية المستدامة داخل المؤسسات الدولية، عقدت في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (E/CN.17/1997/2/16)؛

(ك ك) مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها موجز رئيس اجتماع فريق الخبراء الرابع المعني بالمسائل المالية

لجدول أعمال القرن ٢١، المعقود في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسانتياغو، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (E/CN.17/1997/18)؛

(ل ل) رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي البرازيل والنرويج الدائمين لدى الأمم المتحدة يحيلان بها نتائج الندوة المعنية بأنماط وسياسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة، المعقودة في البرازيل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (E/CN.17/1997/19).

مرفق

قائمة المشتركين

الاتحاد الروسي	ن. ف. شالكوف، أ. م. غوديما، ف. أ. نيبنزيا، أ. أ. بانكين، أ. ف. دافيدنكو
إثيوبيا	
أسبانيا	كارلوس ويستندورب، أرتورو لاكلوسترا، أمبارو رامبيا، فرانسيسكو رابينا، مارتا بيتانسوس
أستراليا	هوارد بامسي، مارجريت كلارك، ريتشارد روي، ألن مارش، جودفيري توث، لوري هودجمان، مارك غراي
ألمانيا	غيرهـــارد هنس، هيندرك فايجـــن، ولفغانغ رونغ، برايند ولفن، رايندل روش، كنوت بير، كرستا راته، الفريدي بييربراور، يورغن ويندروث، بيتر كريستمان، مايكل ليبرانت
أنتيغوا وبربودا	السيد جون و. آش، دورنيلا م. سيث
إندونيسيا	
أوكرانيا	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	
أيرلندا	
بابوا غينيا الجديدة	
باكستان	
البرازيل	سيلسو لويس نونس أموريم، سيرجيو أبرو إي ليما فلورنسيو، إنيو كورديرو، أنطونيو فرناندو كروز دو ميلو
بلجيكا	أليكس رين، مارك غيدوبت، نادين غوزي، هوغو براورز، جان دو مولدر، ألوريك لينيرست
بلغاريا	رايكو رايشيف، سيتوليوب باسماديف
بنغلاديش	أنور الكريم شودري، محمد علي سوركار، حميد رشيد
بنن	فساسي أ. يعقوبو، إدوارد آهو - غليلي، روغاتيين بياو، هوسو بول هوانسو
بنما	جورج ي. اليوكا، روث ديكيرغا، هيرمان تيارا، جوديث كاردوزي

بوروندي	
بولندا	جوانا رونكا، مارك سوبوسكي، أندرية دورزاك
بوليفيا	راميرو أورتيغا لاندا، جورج ريفييرا، راؤول اسبانا، ماريا ستيلا مندوزا، أليخاندرو ف. ميركادو
بيرو	فرناندو غيلين، مارسيلا لوبيز دو رويز، ماريانو كاسترو، كارلوس شيرينوس، إيتالو آتشا
تايلند	مانوب مكبار يونتونغ، أبيشي شفاجاريرنبون، أورابين وونغشومبت، أبينيا سيلبيسوث، أرونرونغ فوثونغ
جزر البهاما	
جمهورية أفريقيا الوسطى	
جيبوتي	
سلوفاكيا	بافل توما، ميلان دوبيتشك
السنغال	
السودان	حامد علي التيناي
السويد	بو كيبلين، مايكل أودفال، هانز لندبورغ، ستيلان كرونوفال، بير إينرسون، كارين سيولين، أولف سفنسون
سويسرا	مونيكا لين لوتشر، ريمجي وينذاب، أورس هيرين، جولييت فوينوف، رايموند كليمنكون، ليفيا ليو أغوستي
الصين	
غابون	بارفيه أونانغا - إنيانغا، أندريه جوليس مادينغو، غاي - ماركيل إيبومي
غانا	
غيانا	صامويل ر. إنسانلي، جورج تالبوت، كورين سايمون
فرنسا	
الفلبين	فيلب مابيلانغان، ليبران ن. كابكتولان، سيسيليا ب. ريبونغ، ماريا لوردس لاغارده، غلين ف. كوربن
فنزويلا	أوسكار دي روخاس، إيزابيل باكالو - روماير، أماديو فوليب، لويس فرناندو بيريز سينغيني، ماريا أنطوانيت فيبرس - كورديرو، جوديث موسو ك.، ليسيت فرناندز

فنلندا	بريجيتا ستينوس - ملادينوف، ديفيد جونسون، تايستو هويماسالو، فكوكو هكيننين، ساولي روهينين، ماريت هوهته، ياكو أوسوكانين، أنيللي صند، ريستو تيمونين، تارو جوسيلا، مارتي سوينن
كندا	
كولومبيا	
مصر	مصطفى طلبه، عادل م. عبد اللطيف، أماني فهمي، صلاح حافظ،
المكسيك	إنريكو بروفنسيو، روبرتو كابرال، داماسو لونا، جيراردو لوزانو، ريكاردو هيرنانديز، مارجريتا باراس، يوليسيس كانشولا، لويس مونتيس، فيرونيك ديلي
المملكة العربية السعودية	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون وستون، ستيفن غومرسال، ديريك أوزبورن، شيلا ماكبي، ألن سيمكوك، براين أوليفر، كريس تومبكينز، بيتر ديردون، مايكل ماسي، دونالد ماكليرن، بيتر غوديرهام، فيكتوريا هاريس، جيل باريت
موزامبيق	
الهند	
هنغاريا	اسطفان ناثون، كاسبا نيمز، إنداراس لاكاتوس، جوسيف فيلر
هولندا	ج. ج. س. ت. م. فان هلينبيرغ هوبار، إريان هامبرغر، هانس فان زيست، هانس هوغفين، رون لاندر، دانييل بيترمات، هيرمان فيرهي، يورغن ستيغس، مارغوت دي جونغ، أردي براكن، كارين ويستر
النيجر	آدم مايغا زاكارياو
الولايات المتحدة الأمريكية	رافي بوميرانس، مايكل ميتيليتس، جون ماك غنيس، سيث وينك، جورج هرفورت، مورين وولكر، دونالد براون، ديفيد هاليس، ويندي ماك كونيل، جرمي هاغر، فرانكلن مور، إيفان بلوم
اليابان	هيروياسو كوباياشي، ماساهارو فوغي تومي، هيروأوكي إيغوتشي، كازوهيكو تاكي موتو، هيروياسو ياماموتو، تاكاشي كاغي ياما، سوميتو ياسوكا، هيروكو أوموري، شينشي ناغانوما، يوتاكا يوشينو
زمبابوي	

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يمثلها مراقبون

الأرجنتين، أرمينيا، إسرائيل، إكوادور، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بربادوس، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، ساموا، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفينيا، سوازيلند، شيلي، فيجي، قبرص، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، اليونان.

الدول غير الأعضاء التي يمثلها مراقبون

الكرسي الرسولي.

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة التجارة العالمية.

منظمات حكومية دولية

وكالة التعاون الثقافي والتقني، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الوحدة الأفريقية.

المنظمات غير الحكومية

المنظمات ذات المركز الاستشاري العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	منظمة الفرنسيسكان الدولية، الرابطة الإنسانية للولايات المتحدة، غرفة التجارة الدولية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، الصندوق العالمي للطبيعة على الصعيد الدولي
المنظمات ذات المركز الاستشاري الخاص	الطائفة البهائية الدولية، رابطة التعليم العالمي، مجلس "غرين بيس" الدولي، الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين، موئل المعلومات: حيث تحيا المعلومات، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، حركة الاتحاديين العالمية، المنظمة العالمية للسلامة
المنظمات المدرجة في قائمة أو المعتمدة لدى لجنة التنمية المستدامة	الرابطة الأمريكية للتخطيط، رابطة حقوقي مدينة نيويورك، حملة مؤسسة الأرض، مؤسسة كومونويل، مؤسسة ومركز كورديلرا للتوعية النسوية والموارد، الرابطة الكندية للبابة والورق، مركز احترام الحياة والبيئة، مؤسسة دويتشر ناتورشوتسرنغ، مجلس الأرض، هيئة أصدقاء الأرض، منظمة الأرض الخضراء، مشروع الجوع، معهد النقل وسياسات التنمية، معهد العالم الثالث، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، الاتحاد الدولي للحق في الحياة، الاتحاد الدولي لدنيا الإنسان، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الرابطة اليابانية لمصائد الأسماك، المنظمة المتروبولية للطاقة الشمسية، الجمعية الإسلامية لعموم أفريقيا للتنمية الزراعية - الثقافية، مؤسسة ريد للإيكولوجيا والاجتماع، مؤسسة سرفاس الدولية، رابطة كندا للأمم المتحدة، رابطة السويد للأمم المتحدة في استكهولم، الرابطة الأمريكية للأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة والمملكة المتحدة للبيئة والتنمية، منظمة النقل العالمي للمعلومات، الرابطة العالمية للزراعة المستدامة

- - - - -